اتجاهات التحليل المعجميّ في شرح الفصيح لابن هشام اللخميّ

م.د.علاء عمار جواد

مُلَخَّص

تمثل الشروح اللغوية مثابةً مهمةً لدارسي اللغة إذ تحتجن الأنظار اللغويّة لمستويات اللغة كافة من صوتٍ وصرفٍ ونحوٍ ودلالةٍ ، وما يُراد من هذا البحث الكشفُ عن مساربِ التحليل المعجميِّ في شرحٍ مهمٍ من شروح كتاب الفصيح لثعلب (ت 231هـ) ، ذلك هو شرح ابن هشام اللخميّ (ت 577هـ) ، إذ شغل التفسير المعجميّ للمفرداتِ حيِّزاً مهماً من الكتاب فكان له القِدحُ المُعلّى ، وعلى الرغم من أنَّ وكد اللغويّ في هذا الضرب من الشرح تفسير غوامض الألفاظ والعبارات ، وتوضيح ما غمض من ظواهر لغوية أصوتيةً كانت أم صرفيةً أم نحويةً ، إلّا إنَّ ذلك لم يمنع من توافر هذا الشرح على طائفةٍ مهمةٍ من التحليلات الدلاليّة المعجميّة التي تقارب أحياناً الأنظار اللغويّة الحديثة ، وهو ما يسعى هذا البحث إلى كشفه .

وقد خصص البحث بالمستوى المعجمي ؛ لأنّه ميدانٌ رحب وهو المثابة الأولى التي يَردُ إليها اللغويُّ ، ومنها ينطلقُ إلى غيرها من المستويات الأُخر، وقد تحرى اللخميّ ما أمكنه الوجوه الممكنة في الدلالة رابطاً بينها وبين سياقها الذي وردت فيه .

الكلمات المفتاحية: التحليل ، المعجم ، الدلالة .

توطئة :

للشرح أثر في وسم التحليل الدلاليِّ المعجميِّ بميسمه؛ ذلك بأنَّ تعدد النصوص واختلافها يجعلها تتباين في وسائل شرحها تبعاً لخصوصية كلِّ نصٍّ؛ ولهذا يُلحظ تعدد اتجاهات التحليل الدلاليّ عند ابن هشام اللخميّ في شرحه ، وتخلف تبعاً لذلك مستوياته عمقاً وبساطةً ، وما يُراد الوقوفُ عنده هنا هو الاتجاهات

التي سلكها في تحليله لمفردات النصوص؛ لأنَّ ابن هشام عادةً لا يكتفي بشرح المفردة وحدها، بل كثيراً ما يستدعي ألفاظاً تربطها بها وشيجةٌ دلاليةٌ ما، إذ تُفهَم دلالةُ المفردة المشروحة بفهم موقعها في مجموعة العلائق الدلاليَّة التي تربطها بغيرها من الألفاظ ، ومن الاتجاهات التي اعتمدها ابن هشام في تحليله الدلاليِّ الآتي :

أـ الحقول الدلاليَّة :

يعمدُ ابن هشام في كثيرٍ من الأحيان إلى ذكر مجموعةٍ من الألفاظ التي تُستعمل في المجال الدلاليّ نفسه للفظة المشروحة في ما يمكن أن نعدَّه مجالاً تطبيقياً لنظريَّة الحقول الدلاليَّة التي بشَّر بها اللغويّون المحدثون ، وعالجها القدماء تحت مسمّى معجمات المعاني ، وقد صُنِّفت المواضع التي وظَّف فيها ابن هشام اللخميّ الحقول الدلاليَّة للألفاظ بحسب العلاقات الدلاليّة التي تجمع اللفظة المشروحة بنظيراتها في الحقل الدلاليّ ، ومن تلك العلاقات[1]:

1ـ علاقة التنافر: تعني هذه العلاقة أنَّ استعمال أيّةِ لفظةٍ يعني نفي الأخرى [2]، وتحديداً فإنَّ بين الدلالات اختلافاً يمنع اجتماعها في مصداقٍ واحد ، بشرط أن لا يصل الاختلاف حدَّ التقابل في الدلالة كالأسودِ والأبيضِ مثلاً ، وقد أورد ابن هشام اللخميّ طائفةً من الدلالات التي تنضوي تحت علاقة التنافر، قال: **((غصصتُ : اختنقتُ...والغَصصُ بالطعامِ، ويُستعمل في الماء، والشَرَقُ بالماءِ خاصة، والشجى بالعظم والعودِ، والجَرَضُ بالريق عند الموتِ ، والجأرُ بالكربِ والبكاءِ))**[3].

فمع أنَّ الكلمةَ الرئيسةَ في النص فُسِّرت تفسيراً عاماً وهو الاختناق، إلاّ إنَّ ذلك لم يمنع ابن هشام من أن يوردَ كُلَّ ما انضوى تحت هذا العنوانِ العامِّ من أصناف الدلالات التي يمكن أن تكونَ مصداقاً له، والملاحظُ في أصنافِ هذه الدلالات أنَّها تجمع الماديَّ إلى المعنويّ ، مراعياً في ذلك ترتيباً خاصّاً يبدأُ بالمادي وينتهي بالمعنوي ، وفي هذا يسيرُ على خطّةٍ سار عليها من قبله ابن سيده (ت 458هـ) في كتابه المخصَّص، إذ عرض هذه الدلالات بدءاً بالمادية ثم المعنويّة[4].

وما يفترق فيه ابن هشام عن ابن سيده أنَّه ذكر مدخلاً دلالياً عامّاً تنطوي تحته تلك الدلالات المختلفة ، بما يشبه الأصل والفرع، على حين أنَّ ابن سيده لا يذكر معنًى عاماً؛ لأنَّ منهجيته في جمع الاستعمالات تحت عنوان واحدٍ، تجعل من ذلك العنوان هو المدخل .

ومن المتنافر أيضاً قوله : ((**القلوص من الإبل كالجاريةِ من النساءِ، والناقة كالمرأةِ والناب كالعجوز))**[5].

ويبدو ابن هشام في هذا النص أنّهُ يقاربُ بين أصناف الدلالات في الإنسانِ والحيوان لتقريب المعنى وإفهامه، وقد سبقه إلى ذلك لغويّون منهم ابن السِّكيت (ت 244هـ) ، إذ قال : ((**والجملُ بمنزلةِ الرجلِ لا**

يكونُ إلا للمذكر، والناقةُ بمنزلة المرأة ، والبعيرُ يجمعهما جميعاً ، والبَكرةُ بمنزلةِ الفتاةِ ، والبَكرُ بمنزلة الفتى ، والقلوصُ بمنزلة الجاريةِ))[6].

ويبدو ابن السِّكيت ومن بعده ابن هشام دقيقَينِ في مقاربة الدلالات إذ وضعا القلوص بإزاء الجارية، والبَكرةُ في قبال الفتاة .

إنَّ دلالة المفردة لا تتضح على وجه الدقة مالم تُذكر نظيراتها في مجال الاستعمال حتّى يتبينَ الحد الفاصل بين الدلالات المختلفة ؛ ولهذا عمد اللغويّون إلى مقاربة الدلالات في الإنسان والحيوان .

وللمتنافر أمثلة متعددة في شرح الفصيح لابن هشام اللخميّ ذكرها وحلَّلها، اكتفينا بأُنموذجين منها لضيق المقام وخوف الإطالة[7].

2ـ التَّدرج : درس الباحثون التدرج في نظريَّة الحقول الدلاليَّة بوصفه ضرباً من أضرب التقابل عند البعض، والتَّضاد عند البعض الآخر، وهذان المصطلحان يشيران إلى مفهومٍ واحد ، وهذا يقتضي أن يكونَ ثمة استعمالان متقابلان كالأسود والأبيض، أو الحارّ والبارد، بينهما تدرج في الاستعمال، فالأسود والأبيض بينهما اللون الرماديّ وهكذا[8]، إلاّ إنَّ ما يُلحظ في تحليل ابن هشام أنَّه يذكر أحياناً التدرج من دون أن يشيرَ إلى الطرفين اللذين تقع بينهما الألفاظ المتدرجة[9]، أو لا يذكر أحدهما، وهذا يجعلنا نشير إلى التَّدرج بوصفه علاقةً ترتيبيةً بين الاستعمالات من دون العناية بطرفيه المتقابلين، أو المتضادين، جاء في شرح الفصيح : **((أجَنَ الماءُ : تغيَّرَ لونُهُ وطعمُهُ لتقادم عهده، وقالوا: أجَنَ، وأسَنَ كذلك، والأجَنة في الماء أقلُّ في الفساد من الأَسَنَة، وقالوا : أسِنَ))**[10].

وذِكرُ ابن هشام الفرق بين (أجَنَ) و(أسَنَ) لدفع توهم ترادفهما ، مستنداً في هذا التفريق إلى سمة التدرج ، فالأَجَنُ أولاً ثم الأسَن على وفق المعيار الكميّ في الفساد، وهو في تفرقته هذه لا يذكر الطرفين المتقابلين اللذين وقع بينهما هذا التدرج ؛ لأنَّ وكده إيضاح المعنى وهو عنده أهم من تصنيفه، وهذا لا يعني أنَّ ابن هشام لم يعتنِ بالتصنيف في تحليله، إذ فَصَّله في بعض الدلالات مصنفاً إياها في مواضع أُخر، منها قوله **:((والحِوارُ بالكسر لغة رديئةٌ، وقال الأصمعيّ: إذا ولدتِ الناقة فولدها سليل قبل أن يُعلمَ أذكرٌ هو أو أُنثى فإذا عُلِم كانَ ذكر فهو سَقْب... وإن كانَ أُنثى فهي حائل، فإذا قَويَ ومشى مع أُمّه فهو راشح، فإذا حَملَ سنامُهُ شحماً مجدّ و مكعر ثم هو رُبَع ثم حُوار... فإذا فُصِلَ عن أُمه فهو فصيل...فإذا أتى عليه حولٌ فهو ابن مَخَاض... والأنثى بنت مَخَاض، فإذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة فهو ابن لبون والأُنثى بنت لبون...فإذا دخل في الرابعة فهو حِقٌّ والأُنثى جَذَعَة ...فإذا دخل في السادسة فهو ثَنِي والأُنثى ثَنيّة، فإذا دخل في السابعة فهو رَباع والأُنثى رباعية، فإذا دخل في الثامنة فهو سديس والأنثى سديسة، فإذا دخل في التاسعة ويَزِلَ نابُهُ فهو بازل والجمع بُزَّل))**[11].

فمع أنَّ ابن هشام أراد أن يشرحَ لفظ (الحُوار) في الإبل، إلاّ أنَّ الشرح قاده إلى ذكر تصنيف الإبل بحسب أعمارها معتمداً في ذلك على الأصمعيِّ(ت 216هـ) في كتابه (الإبل)، موجزاً الشرحَ بخلاف الأصمعيّ الذي عُنيَ بذكر الألفاظ وأسباب التسمية [12]، ولا عجب في الفرق بين الرجلين فاللخميّ ذكره استطرادا، والأصمعيّ ذكره تحليلاً لأنَّ كتابه كان مخصصاً بالإبل ، وما يُحمدُ لابن هشام أنَّه ذكر أغلب الألفاظ التي تنتمي إلى أعمار الإبل ، وهو أمر يفيد في فهم المفردة بالنظر إلى ما يقترب منها في الاستعمال منعاً للخلط الذي قد يقع بينها.

وممّا جاءَ تحليله من الدِّلالات على وفق التدرج أيضاً (الغُمَر)، قال : ((**وقال ابن الأعرابيّ: أوَّل الأقداح الغُمَر، وهو الذي لا يبلغُ الرِّي ، ثم القَعبُ وهو الذي يروي الرجل ، ثمَّ القدح وهو يُروي الرجلين ، ثم العُسُّ يَعُبُّ فيه العدد، ثم الرِّفدُ أكبر منه ، ثم التِّبنُ، ثمَّ الصحنُ أكبر من التِّبنُ**))[13].

فابن هشام لا يكتفي بذكر دلالة (الغُمَر) فحسب ؛ لأنَّ هذه الدلالة مظنَّة للاشتراك مع غيرها ، وحِرصاً على استبعاد الترادف لم يجد الشارح بُدّاً من أن يذكرَ ما يقاربها من دلالات على وفق تدرجها لتستبين تلك الدلالة مفارقة لنظيراتها ، فدلالة (الغُمَر) إذا كانت القدح الصغير يمكن أن تنطبق على (القَعب) أيضاً ، واختلافها لا يستبين ما لم توضع كل دلالة وضعاً دقيقاً وفاقاً للاستعمال .

3ـ الترادف : قد تقترب الدلالات عند ابن هشام إلى حدِّ إلغاء الحدود الفاصلة بينها التي بها يتباين بعضها عن البعض الآخر، فينتج عن ذلك الترادف في ما بينها، ومن أمثلة ذلك قول ابن هشام: ((**والعُنُق تُذَكَّر وتؤنَّث، وتصغيرها على التذكير عُنَيق، وعلى التأنيث: عُنَيقَة، ويُقالُ: عُنُق بضم النون، وعُنْق بسكونها، ومن أسمائها الجيد، والهادي، والكَرد، والتَّليل، والشِّراع**))[14].

وبصرف النظر عن موقف ابن هشام اللخميّ من الترادف في التراث اللغويّ، فإنَّ الناظر لنصه يلحظ أنَّ وكده لم يكن التدقيق فيها، بل ذكرها على سبيل الإجمال؛ لأنَّ الشرح أساساً مخصصٌ لذكر دلالة (وُقِصَ)[15]، وجاء الكلام على العنق بالعرَض، ولهذا آثر الإيجاز على التفصيل ، فابن هشام اعتنى في أغلب مواضع كتابه على إيضاح الدلالات بدقة، بحسب ما مرَّ بنا من أمثلة، وما ذلك منه إلا لضرورة المقام التي ألجأته إلى الإجمال على حساب التفصيل ، زيادةً على ذلك فإنَّ مصادر اللغة حفظت لنا هذه الدلالات بدقة تجعلها تتباين في ما بينها في الاستعمال وهي على النحو الآتي :

الجيد: العُنُق، وقيل مُقلَّدُهُ، وقيل مُقدَّمُهُ، وقد غَلَبَ على عُنُق المرأة[16].

الهادي: لأنَّها تتقدم على البدن ولأنَّها تهدي الجسد[17].

التليل: مأخوذ من أصل يدل على الانتصاب وضد الانتصاب[18]، وعلى هذا تكون تسمية العنق بـ(التليل) إمَّا لأنَّها منتصبة على البدن، أو ضده لأنَّ الإنسان يُتَلُّ أي يُصرعُ منها[19].

الكَرد: فارسيّ معرب، كأنَّ أصله الكَرْدن بالفارسيَّة[20] .

الشراع : سُمِّيت به العنق لطولها، فهي مشبهة لشراع السفينة ، وقد صرَّح اللغويّون بهذا الشبه في ما يتعلق بعنق البعير ، ولا يبعد ذلك الشبه أن يكون مراعياً في عنق الإنسان أيضاً[21].

ومما ورد تحليله على وفق منهج الترادف أيضاً قوله : ((**لَسَبته العقربُ: لَدَغته، ويُقال: أَبَرَته ونشطته ونَكَزَته بمعنى لَدَغته**))[22].

فاللَّدغ له ألفاظ هي : لَسَبَ، أَبَرَ، نَشَطَ، نَكَزَ، وهي ألفاظ تأتي في سياق استعمال واحد جمع بينها ابن هشام في تفسيره لقولهم (لَسَبَته العقرب)، غير مفرق بين تلك الاستعمالات في وجوهها الدقيقة التي أوردتها كتب اللغة ، وهي:

لَسَبَ: مأخوذٌ من أصل يدلُّ على إصابة شيءٍ بحدة[23].

أَبَرَ: مأخوذ من أصل يدلُّ على نخس شيءٍ بشيءٍ محدد[24].

نَشَطَ: مأخوذ من أصلٍ يدلُّ على حركةٍ واهتزاز [25]، فكأنَّ من تلدغه العقرب أو الحية تجعله يهتز ويتحرك ألماً.

نَكَزَ: فيه ما يدلُّ على غرز شيء محدد في شيءٍ [26]، وكذا العقرب تغرز ما استدقَّ من ذنبها في جسم الملدوغ.

ب ـ تحليل المعنى إلى مكوِّناته :

ثمة تحليلٌ دلاليٌّ عند ابن هشام يقوم على أساس تقسيم المعنى على أجزاء ووحداتٍ دلالية متعددة يمكن عدَّها محددات أو سمات تتلاقى في ما بينها لتكوين الدلالة المفردة للكلمة، وبذلك يكون ابن هشام متنبهاً على أنَّ الدلالات المعجميَّة للألفاظ في كثيرٍ من الأحيان هي دلالات مركبة من أكثر من محدد أو سمة، وقد نبّه اللغويّون المحدثون لذلك في ما سمّوه بـ(النظريَّة التحليليَّة) التي عدّوا بها المعنى مكوناً من محددات ثلاثة هي المحدد النحويّ والدلاليّ والمُميِّز[27].

ويختلف ابن هشام عنهم في أنَّه عُني عناية خاصة بالمحدد الدلاليِّ محاولاً تحديد المعنى بدقة، وذلك لا يتم من دون استحضار السمات الدلاليَّة التي تميزه من غيره، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّه حلَّل مكونات المعنى في مستويين يختلفان قليلاً عن بعضهما في التناول ، وقد يبدوان في الوهلة الأولى متشابهين إلاّ إنَّ الناظر فيهما يلمح فرقاً دقيقاً بينهما على النحو الآتي :

1ـ سمات دلاليَّة مكوِّنة ومُمَيِّزة : وهي تشابه إلى حدٍّ بعيد المكون التمييزيّ في النظريَّة التحليليَّة، وإذا ما استبعدنا المكون النحويّ في النظريَّة التحليليَّة لأنَّ ابن هشام لم يعتنِ به فإنَّهُ يركز على المكون الدلاليّ والمكون التمييزيّ في تحليل المعنى، إذ يفتتح التحليل بذكر المكون الدلاليّ، وغالباً ما يكون عاماً ويصلح أن يكون عنواناً لحقلٍ دلاليّ، ثُمَّ يُتبعه بما يُميِّزه من غيره داخل الحقل الدلاليّ، ولهذا عدَّ الباحثون النظريَّة التحليليَّة مكمِّلة لنظريَّة الحقول الدَّلاليّة؛ لأنَّها تُحلل ألفاظ الحقل الدلاليّ [28]، ومن الألفاظ التي حلَّل دلالاتها ابن هشام على وفق هذا الاتجاه :

ـ جَرِعَ : قال ابن هشام :((**جَرَعتُ الماءَ: شربتُهُ برغبةٍ**)) [29]، فتحليل معنى (جرع) يقوم على سَبر دلالته وتقسيمها على مكونين ، الأول عامٌّ وهو الشربُ، ويُسميه الباحثون المحدثون المكون الدلاليّ ، والثاني يخصص تلك الدلالة العامة وهو (الرغبة) ، وهذا المكون يُسمَّى (المميِّز)، وهو الذي يُفرّق هذه الدلالة عن غيرها ويميزها من الدلالات الأُخر التي تنتمي إلى الحقل الدلاليِّ نفسه، مثل (مَصَّ) ، والمصُّ :((**ضدُّ العبِّ**))[30]، ومعناه ((**يدلُّ على شبه التذوق للشيء وأخذِ خالصه**))[31]، وهو لا يكون إلا في مهلة[32]، فهو شرب في مهلة يختصُّ بخالص الشيء، وأمّا العب الذي ذكره ابن هشام في شرحه لـ(مصَّ) فمعناه ((**شرب الماء من غير مصٍّ ، فيُقالُ: عبَّ في الإناءِ يَعُبُّ عبّاً ، إذا شرِبَ شُرباً عنيفاً**))[33].

وعلى وفق ما تقدم يمكن أن نتصور أنَّ لأضرب الشرب حقلاً دلالياً تنماز استعمالاته بالسمة الدلاليَّة الخاصة بكل استعمال على النحو الآتي :

الجرع ←— الشرب (مكون دلاليّ)، الرغبة (مميِّز) .

المصّ ←— الشرب(مكون دلاليّ)، أخذ الخالص (مميِّز)، التمهل(مميِّز).

العبّ ←— الشرب (مكون دلاليّ)، العنف أو الغزارة (مميّزان).

فالاستعمالات المختلفة تتشابه في مكونها الدلاليّ، وهو عامٌّ يمثل حقلاً دلاليّاً، انماز كلٌّ منها بسمته، والملاحظ أنَّ كلَّ استعمال يختلف في عدد مميزاته، فـ(المص) مثلاً له مميِّزان على حين أنَّ (الجَرع) له مميِّز واحد.

وما قيل في أضرب الشراب يمكن أن يقال أيضاً في أضرب الطعام التي عرض لبعض استعمالاتها وهي:

ـ سرط: إذ قال : ((**سَرطتُ الشيء، مثل بَلَعتُهُ، وهو في الطعام اللَّين خاصة**))[34]، وهذا الاستعمال يختلف عن استعمال آخر يُناظرُهُ هو (زَرِدَ) ، إذ قال ابن هشام : ((**زَرِدتُهُ بلعتُهُ من دون مضغ**))[35].

فسَرطَ و زَرِدَ ، استعمالان لهما مكون دلاليّ واحد هو البلع ، ويختلفان في المميز لكلٍّ منهما بحسب ما ذكره ابن هشام على النحو الآتي :

سَرطَ ⟵ بلعَ (مكون دلاليّ)، الطعام اللين (مميِّز) .

زَرِدَ ⟵ بَلعَ (مكون دلاليّ) ، من دون مضغ (مميِّز) .

والملاحظ في (زَرِدَ) أنَّهُ قد روعي فيه عدم توافر سمة دلاليَّة هي المضغ ، وهو ملمح طريف إذ عُد غياب سمة مميِّزاً يختلف فيه المعنى عن غيره ، ويمكن تمثيله بالآتي(*) :

زَرِد ⟵ – (المضغ) .

وهذه السمة متضمنة في (سرط) أيضاً ، ذلك أنَّ الطعام اللَّين لا يُمضغ هو الآخر ، وعلى وفق ذلك يتشابه الاستعمالان في المميِّز ، إلاّ إنَّهما على الرغم من ذلك يستبطنان اختلافاً بينهما وإن لم يُصرِّح به ابن هشام ، ذلك أنَّ (زَرِدَ) على ما يبدو تستعمل للطعام اللين وغيره، بخلاف (سرط) ، وبهذا تكون (زرد) أعم من (سرط)، فتكون السمات الدلالية بعد التحليل على النحو الآتي:

سَرطَ ⟵ بلع (مكون دلاليّ) ، – مضغ (مميِّز)، + لين الطعام (مميِّز) .

زَرِدَ ⟵ بلع (مكون دلاليّ) ، – مضغ (مميِّز)، ± لين الطعام (مميِّز) .

وعلى الرغم مما مرَّ يبقى لما ذكره ابن هشام وجهاً مقبولاً ، إذ إنَّ الرجل عُني بذكر السمات الدلاليَّة التي تميِّز كلَّ استعمالٍ في توظيفه في سياقه، فالسمة المميِّزة لـ(سرط) هي لين الطعام ، والسمة المميِّزة لـ(زرد) هي عدم المضغ ، ومستعمل اللفظ وسامعه على وعي بأسس التشابه والاختلاف بينهما .

وقد أورد ابن هشام استعمالاتٍ عديدة ، قارب تحليلاتها الدلالية على وفق تقسيم معانيها على سماتٍ متعددة ، ومنها مثلاً :

ـ خَطِفَ ، قال: ((**خَطِفَ الشيءَ : أخذهُ بسرعة**))[36]، وتحليله على النحو الآتي:

خَطِفَ ⟵ الأخذ (مكون دلاليٌ) ، السرعة (مميِّز) .

ـ فَلَجَ ، قال : ((**فلَجَ الرجلُ على خصمه: ظهر وغَلَبَ بالحجة**))[37]، وتحليله :

فَلَجَ ⟵ الظهور أو الغلبة (مكون دلاليّ) ، وجود الحجة (مميِّز).

ـ الشَّف، قال : ((**والشَّف : السَّتر الرقيق**))[38]، وتحليله :

الشَّف ⟵ ستر (مكون دلاليٌ)، الرقة (مميِّز) .

2ـ سمات دلاليَّة مكوِّنة : في هذا النمط من التحليل إلى المكوِّنات لا يُحلِّلُ فيه ابن هشام المعنى إلى مكوِّن دلالي ومكوِّن مميِّز، وإنَّما يُلحظ فيه المكوِّن الدلاليّ فحسب ، وهو ـ بحسب ما مرَّ سابقاً ـ مكوِّن عام ، ويأتلف المعنى في ضوء هذا التحليل من مكونين دلاليّين عامَّين ، وهذ الضرب من التحليل يباين ما سبقه في أنَّه يصلح للتحليل الدلاليّ خارج الحقول الدلاليّة ، لتحديد المعنى وإيضاحه بدقة ومنع اشتراكه بغيره من المعاني .

ومن أمثلة هذا الضرب من التحليل في شرح الفصيح الآتي :

ـ نَقَمَ : قال ابن هشام : ((**نَقَمتُ على الرجل: أنكرتُ وعاتبتُ**))[39].

فابن هشام يوضح (نقم) بتحليلها إلى مكوِّنين دلاليين عامَّين هما الإنكار والعتب على النحو الآتي :

نَقَمَ ⟵ الإنكار (مكوِّن دلاليّ) ، العتب (مكون دلاليّ) .

والمائز بين هذا الضرب من التحليل وما سبقه أنَّ أيّاً من المكونين الدلالين صالح لأنَّ يُفتتح به التحليل الدلاليّ، فلو قال ابن هشام إنَّ (نَقَمَ) هو العتب والإنكار لم يجانب الصواب ؛ لأنَّ تحليله قائم على ذكر مكونات المعنى من دون العناية بالرئيس منها والثانويّ، إذ أوردهما متعاطفين ، وليسا على الصورة التي حلَّل فيها الألفاظ في الاتجاه الآنف .

ومنه أيضاً قوله في تفسير (هالَ) إذ أوردَ الآتي : ((**هِلتُ عليه التراب، أي: ألقيتُ عليه الترابَ وواريتُهُ به**))[40]، فالتحليل الدلاليّ المعجميّ للفعل هو :

هَال ⟵ إلقاء التراب (مكوِّن دلاليّ) ، المواراة (مكون دلاليّ).

ولو عُكسَ التحليل الدلاليّ فقيلَ إنَّ (هالَ) المواراة بإلقاء التراب لم يكن ثمَّة فارقٌ في التحليل الدلاليّ فكلا المكونين يمثلان دلالة اللفظ من دون تحديد للعام منهما والمميِّز.

ومن ذلك أيضاً (زُهيَ)، إذ قال فيه : ((**زُهيتَ علينا يا رجلُ، الزهو العجبُ والكِبرُ**))[41] .

فالزهو عجبٌ وكِبرٌ، أو كبرٌ وعجبٌ ولا فرق بينهما؛ لأنهما مكونان دلاليَّان يتعاضدان في تحقيق دلالة اللفظ المستعملة:

زُهيَ ⟵ عجب (مكون دلاليّ) ، كِبر (مكون دلاليّ) .

ويمكن أن يقال :

زُهيَ ⟵ كِبر (مكون دلاليّ) ، عجب (مكون دلاليّ) .

يُستفادُ مما مرَّ أنَّ المائز بين الطريقين في التحليل الدلاليّ للألفاظ في ضوء مكونات المعنى هو موقع الدلالة من التحليل، فإذا لازمت الدلالة موقعها فإنَّ المعنى ينقسم إلى مكون ومميز، إذ لا يقع المكون الدلاليّ بدلاً من المميز والعكسُ أيضاً، أمّا إذا لم تلازم موقعها في التحليل فإنَّ المعنى ينقسم إلى مكونين دلاليين ، ففي (جَرِعَ) التي مرت سابقا لا يمكن أن يقال إنَّ الرغبة هي مكون دلاليّ والشرب مميز، فالعناصر المكونة ملازمة لموقعها في التحليل بخلاف (نقم) و(هال) و(زهي) ، التي يمكن أن تتبادل الدلالات المكوِّنة لها مواقعها في التحليل ، وهذا مسربٌ في التحليل الدلاليّ لم يلحظه المحدثون ، على حين أنَّ الأوائل عالجوه .

الفروق اللغويَّة في ضوء التحليل إلى المكوِّنات:

ثمة مواضعُ حَلَّلَ فيها ابن هشام الفروق اللغويَّة بين دلالات الألفاظ، ومن المعروف أنَّ أشهر من كتب في الفروق اللغوية أبو هلال العسكري (ت في حدود 400هـ)[42]، وقد سبقه في ذلك في حدود اطلاعي أبو حاتم السجستانيّ (ت255هـ)، وثابت بن أبي ثابت (من علماء القرن الثالث الهجريّ)، وإن لم يكن عملهما بحجم عمل أبي هلال وجهده[43] .

ولمّا كانت إقامة الفروق بين الدلالات المختلفة لا يتم إلاّ بتحري مواطن الاختلاف فيها واستبعاد مواطن المشابهة التي تغري بوجود ترادفٍ بينها ، فإنَّ مواطن الاختلاف تلك هي سمات مكوِّنة للمعنى ، ولهذا صار البحث عنها وتحريها أمراً لا مناص منه .

وعلى وفق ذلك عمد ابن هشام إلى تحري السمات الدلاليّة المكونة للمعاني لتكون الأساس الذي تقام عليه الفروق اللغويَّة ، ومن الألفاظ التي فرق بين معانيها الآتي:

ـ غبط وحسد : قال ابن هشام : ((**غَبَطتُ الرجل : تمنيتُ مثل حاله من غير أن يزول ذلك عنه، فإن أردت زواله فهو حسد**))[44].

فالفارق بين الحسد والغبطة هو في سمة واحدة من السمات المكوِّنة لها، أنتجت فارقاً في المعنى والاستعمال، ذلك بأنَّ السمات المكونة لهما على النحو الآتي:

الغبطة —> تمني الحصول (مكون دلاليّ) ، بقاء النعمة (مميِّز).

الحسد —> تمني الحصول (مكون دلاليّ) ، زوال النعمة (مميِّز).

فالغبطة والحسد يشتركان في المكون الدلالي العام المؤسس لهما ، ويفترقان في المميِّز الذي يمنح كلّاً منهما حدّاً فاصلاً يميزه من الآخر.

ـ حَمَدَ وشَكَرَ: جاء في شرح الفصيح : ((**حمَدتُ الرجل : إذا شكرتُ له صنيعه**

قال الشارح: الشكرُ لا يكونُ إلاّ مجازاةً ، والحمد يكونُ ابتداءً ومجازاةً))[45].

وعلى ما ذكر ابن هشام فإنَّ الفرق بين الحمد والشكر هو في العموم والخصوص، فالحمد أعم من الشكر ، وعلى وفق ذلك فإنَّ (المميِّز) في الحمد أعم منه في الشكر وأشمل .

وفي هذا المجال يطالعنا نصٌّ لأبي هلال العسكريّ في الفروق اللغويَّة يُفيد في توضيح وتفصيل ما أوجزه ابن هشام ، إذ قال: **((إنَّ الشكر هو الاعتراف بالنعمة على جهة التعظيم للمنعم، والحمد الذكر بالجميل على جهة التعظيم المذكور به أيضاً ، ويصح على النعمة وغير النعمة))**[46].

فمكونات المعنى للحمد والشكر على وفق النصين السابقين هي :

الحمد ⟵ اعتراف (مكون دلاليّ) ، تعظيم (مكون ثانٍ) ، ± النعمة (مميِّز).

الشكر ⟵ اعتراف (مكون دلاليّ) ، تعظيم (مكون ثانٍ) ، النعمة (مميِّز) .

فالحمد والشكر لهما مكون دلاليّ يشتركان به ، ويختلفان في المميِّز ؛ لأنَّ الحمد هو اعتراف وثناء فيه تعظيم على النعمة ومن دونها، أمَّا الشكر فهو اعتراف وثناء فيه تعظيم أيضاً ولكن لا يكون إلّا مع النعمة، ولهذا اختص الحمد بالله تعالى، فلم يشاركه فيه أحد، على حين أنَّ الناس ليس لهم إلاّ الشكر .

والعلاقة بين الحمد والشكر دلالةً، وما يتفرع منها أيضاً من فوارق تثير قضية العموم والخصوص دلالةً واستعمالاً، أو تنظيراً وتطبيقاً، فعلى حين أنَّ الحمد دلالةً أشمل من الشكر؛ لأنَّ مميّزه ـ على ما اتضح من التحليل الدلالي ـ أشمل من الشكر؛ فالحمد يطلق على النعمة ومن دونها، نجد أنَّ الشكر أعمُّ منه استعمالاً، لأنَّ الشكر يطلق على الله تعالى والعباد على حدٍّ سواء ، والحمد يطلق على الله تعالى ولا يطلق على الناس، قال أبو هلال العسكريّ : **((ويُقال الحمدُ لله على الإطلاق، ولا يجوز أن يطلق إلاّ لله؛ لأنَّ كلَّ إحسان فهو منه في الفعل أو التسبيب، والشاكر هو الذاكر بحق المنعم بالنعمة على جهة التعظيم، ويجوز في صفة الله شاكراً مجازاً ، والمراد أنَّه يُجازي على الطاعة جزاء الشاكرين على النعمة))**[47].

وأيّاً يكن المعنى المراد من إطلاق الشكر على الله تعالى أحقيقةً كان أم مجازاً، فإنَّ استعماله يشهد بعمومه للخالق والمخلوق، وإن كان النظر في أصل الدلالة يرجح الحقيقة لا المجاز، والعسكريّ يُشير إلى ذلك في ما بعد بقوله : **((وأصل الشكر إظهار الحال الجميلة))** [48]؛ فإظهار ما في عباده من جمال في الطاعة ليس فيه ما يوجب المجاز في العرف اللغويّ على الأقل.

ـ العجز والكسل: قال ابن هشام في كلامه عليهما : **((عجزتُ عن الشيء : لم أقدر عليه، فإن كنتُ قادراً عليه ولم تفعله، قلت: كسلتُ عنه))**[49].

فالعجز والكسل يتقاربان في الدلالة ؛ لأنَّهما يتوافران على المكون الدلاليّ نفسه على النحو الآتي:

العجز ←— ترك الفعل (مكون دلاليّ) ، عدم القدرة (مميِّز) .

الكسل ←— ترك الفعل (مكون دلاليّ) ، القدرة (مميِّز) .

فالدلالتان تشتركان في المكوِّن العام الذي تقومان عليه، وتفترقان في المميِّز الذي يمنح كلّاً منهما حدّها الخاص في الاستعمال، ويمنعها من الاختلاط بالأخرى .

ولا تخرج الأمثلة الأخرى التي ساقها ابن هشام للفروق الدلاليّة بين الألفاظ عن هذا السمت في إثبات سمات الاختلاف بعد الإشارة إلى ما يجمع بينها من أسس تشابه تتمثل بالمكون الدلاليّ[50].

ت ـ تأصيل المعنى :

يمثل البحث في أصول المعاني والاستعمالات في اللغة وجهاً من وجوه العمق في البحث اللغويّ، ذلك بأنَّ إرجاع المعنى إلى المثابة الأولى التي صدر عنها بعد ما أُلبس استعمالاتٍ مختلفة يمثل مهمةً شاقَّة للغويّ، فعليه أن يتحرَّى الاستعمالات المختلفة ويحلِّلها وصولاً إلى مقاربة أصلٍ لها .

وغيرُ خافٍ على الباحث الأريب والمدقق اللبيب توافر المدونة اللغويَّة على إشاراتٍ كثيرة لأصول الدلالات، إلاّ إنَّ اللغويين لم يكن بحسبانهم وهم يتحرون الدِّلالات المختلفة أن يقصدوا إلى تلك الأصول فيدونوها إلاّ ما جاء عفو الخاطر قريب المتناول ما خلا معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت395هـ).

وممَّن أدلى دلوه من اللغويين في مجال تأصيل الدلالات ابن هشام بوصفه شارحاً لدلالات الألفاظ، والملاحظ في ما دوَّنه من أصول أنَّها ليست على سمتٍ واحد في التحليل ، بل تنوعت بحسب الدلالة على :

1ـ الأصل الماديّ : يمثل هذا الضرب من الأصول الأساس الحسيّ الذي انبثقت منه الاستعمالات، وهو يتضمن مقولة عُرفت عند الدارسين مفادها أسبقية المعاني الحسية على غيرها [51]، فثمة دلالات في اللغة أُخذت من مدلولات حسيَّة مراعى فيها سمةٌ من سماتها التي انمازت بها ، سواءٌ أشتقاقاً كان الأخذُ أم تطوراً دلالياً ، ومن هذه الدلالات :

ـ ثلج : قال ابن هشام : **((وثُلجَ فؤاد الرَّجل : بَردَ عن الفَهم والمعرفة فصارَ بليداً، وهو مشتقٌّ من الثلج))**[52].

فاشتقاق فعل من الثلج للدلالة على شيءٍ معنويّ هو (البرد عن الفهم والمعرفة) روعيت فيه سمة (الثلج) الرئيسة وهي (البرد)، فانتقلت هذه السمة من حسيَّة يشعر بها الإنسان إلى معنوية، وقد عُرف هذا الضرب من الاشتقاق بالاشتقاق من الجامد[53]، وهنا يُرجع ابن هشام الاشتقاق إلى أصلٍ ماديّ حسّيّ، وقد جعل ابن فارس من قبلُ (الثلج) أصلاً لما تفرع عنه من الاستعمالات مراعياً أسس التشابه بين الأصل وفروعه ، قال :

((الثاء واللام والجيم أصلٌ واحدٌ وهو الثلج المعروف، ومنه تتفرع الكلمات المذكورة في بابه...فإذا قالوا رجلٌ مثلوج الفؤاد فهو البليد العاجز، وهو من ذلك القياس والمعنى أنَّ فؤاده كأنَّه ضُربَ بثلجٍ فبردت حرارته وتبلد))[54].

فالعلم والمعرفة ملحوظ فيهما سمة الحرارة التي يحمل نقيضها سمة البرودة ، ومن هنا يلحظ ابن فارس صراحة وابن هشام من بعده أنَّ ثمة علاقةً بين الدلالات الحسيَّة والمعنويَّة، تمثل فيها المعاني الحسيَّة الأساس للمعنويَّة.

ـ سِداد : قال ابن هشام : **((وهو سِدادٌ من عَوَز: السِّداد اسمٌ لما تُسدُّ به الثّلمة والثّغر، وغيرهما، وكلّ ما سددت به شيئاً فهو سِداد...**

وكل ما يُسدُّ به العوز فهو سِدادٌ أيضاً، والعَوَزُ: الفقر والحاجة))[55].

فالسِّداد لفظٌ موضوع لشيءٍ ماديٍّ قوامُهُ كلُّ ما تُسَدُّ به الثلمةُ والثغرُ، ثم تطوَّرَ هذا الاستعمالُ إلى كلِّ ما يُسدُّ به العوز والحاجة، والجامع بينهما هو تجنب الخلل أماديًّاً كان أم معنوياً.

ـ عقم وعقر: تكلَّم ابن هشام عليهما معاً؛ لأنَّهما يتقاربان في الدلالة ، إذ لهما الحقل الدلاليّ نفسه، قال: **((عَقِمت(*) المرأةُ إذا لم تحمل مأخوذٌ من الريح العقيم التي لا تُلقح شجراً ولا تُنشئُ سحاباً ولا مطراً، وكذلك: عَقُرت إذا لم تحمل ... والعقر في اللغة : قطع الرِّجل ، فكأنه قطع الولادة))**[56].

والفعلان (عقم وعقر) استعمالان يرجعان إلى أصلين ماديَّين حسيّين هما (الريح العقيم وقطع الرِّجل)، مع ما فيهما من سمات دلاليّة روعيت في الاستعمالات المأخوذة منهما ، وهي (الخلو والانعدام) في الريح العقيم ، و(الانقطاع) في قطع الرجل ، وهذه السِّمات لها أثر في الأخذ من هذه الاستعمالات الحسيَّة من دون غيرها من الاستعمالات الأُخر.

ويبدو أنَّ ما ذكره ابن هشام من لحظ دلالة الخلو والانعدام في الفعل (عقم) تشبيهاً بالريح العقيم ، أقربُ للواقع اللغويّ ممّا ذهب إليه أبو منصور الثعالبي(ت 429هـ) من لحظ دلالة الانقطاع، إذ قال : **((عَقَمت(*) المرأة : إذا انقطع حيضها))**[57].

فالخلو والانعدام في (عقم) ملحوظان في الاستعمال القرآنيّ، إذ قال تعالى حكاية لقول زوج إبراهيم (عليه السلام): **((فأقبلت امرأته في صَرَّةٍ فصكَّت وجهَها وقالت عجوزٌ عقيم))** [58]، والمعروف أنَّ زوج إبراهيم لم تحمل قط حتى صارت عجوزاً، ويؤيد ذلك الاستعمال اللغويّ للفظ (عقم) في المعاجم العربية، قال الخليل (ت175هـ) : **((وعُقِمَت الرحمُ عُقماً، وذلك هزمةٌ تقعُ فيها فلا تقبلُ الولَد))**[59].

وهذا بخلاف دلالة (العقر)التي تحملُ سمة الانقطاع وعليها مثلاً ما ذكره ابن هشام (قطع الرجل)، على أنَّ الاستعمال يشي بتطابق في المعنى، وهذا ملحوظ، ذلك بأنَّ كليهما يحمل سمة عدم الولادة، ولكن ما يهم هنا هو الأصل الذي يُرَدُّ إليه كلُّ استعمال.

2ـ الأصل المعنويّ : يميل ابن هشام في شرح الفصيح أحياناً إلى ذكر المعاني الأساس التي تُشادُ عليها بعض الاستعمالات ، فهو بخلاف ما تعارف عليه البحث اللغويّ قديماً وحديثاً من ذكر الصلة اللفظيَّة (اشتقاقاً) بين الألفاظ والاستعمالات المختلفة ، يذكر الأصل المعنويّ الذي صدر عنه استعمالٌ لفظي ما ، وممّا حلَّله ابن هشام من استعمالات في ضوء هذا الضرب من الأصول :

ـ رفأ : قال ابن هشام :**((رَفَأْتُ الثوبَ ، مأخوذٌ من الإتقان والالتحام، أي : جعلته لُحمةً واحدةً بعد أن كان فيه خرق))**[60].

فابن هشام يهجم على مراده من دون الرجوع إلى البنية اللفظيَّة التي تفرع عنها اللفظ ؛ لأنَّ وكده في المقام الدلالة ، وحريٌّ به ـ والحالُ هذه ـ أن يلجأ إلى ذكر الأساس الذي وجه اللفظ، وما هذا الأساس إلاّ معنى الإتقان والالتحام، فغاية ابن هشام شرح معنى اللفظ ووجه استعماله في سياقه، ولا أدلَّ على ذلك من مد الصلة بالمعنى الأساس الذي توافر عليه اللفظ .

ـ فلكة : قال ابن هشام : **((هي فلكَة المغزل: يعني التي يقول لها العرب : الغزّالة ، وسُمّيت فَلكَة لاستدارتها، وكلُّ مُستدير عند العرب فَلكة، ومنه سُمّي الفَلَك فَلكاً؛ لاستدارته))**[61].

فالصلة بين الغزّالة واسمها (فَلكة) هي صلة معنوية قوامها لمح الدلالة الأصل في الاستعمال (فلكة) ؛ لأنَّها مستديرة، وابن هشام في ما ذكره يستند إلى أداةٍ أصيلةٍ في البحث اللغويّ هي التعليل، فضلاً عن ذكره لاستعمالٍ آخر ينطبق عليه المعنى نفسه وهو (الفَلك)، إذ إنَّ معنى الاستدارة حاضر هو الآخر في دلالته، فكأنَّ ابن هشام في هذا الموضع يبحث القضيَّة الدلاليَّة في ضوء مقولة الأصل والفرع في البحث اللغويّ ، أو ما سمّاها ابن فارس (المقاييس) التي في ضوئها تُعرف الفروع وتُجمع، قال ابن فارس : **((الفاء واللام والكاف أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على استدارةٍ في شيءٍ، من ذلك فَلكَة المغزل بفتح الفاء ، سمّيت لاستدارتها))**[62]، فلا يمنع ذكر دلالةٍ ما من بحث أصلها وما يجمعها بالاستعمالات الأُخر من وشائج معنوية تبين بها وتتضح .

ـ تهامة : قال ابن هشام : **((وتهامٍ منسوب إلى تُهامة، وسُمِّيت تُهامة ؛ لأنَّها سَفُلت عن نجد فَخَبُثَ ريحها، يُقال : تَهِمَ اللحمُ إذا خَبُثَ ريحُهُ ، ويُحتَمل أن تكون سُمِّيت بذلك لشدة حرِّها وركود ريحها ؛ لأنَّ التَهَم شدة الحر وركود الريح))**[63] .

وأيّاً يكن الأصلُ الذي روعي في تسمية (تهامة)، فإنَّ ابن هشام يتجاوز العلاقات اللفظيّة إلى مد الروابط مع الدلالة بصورة مباشرة ، وليس ذلك إلاّ لأنَّه يتوخى إيضاح الدِّلالات وهو على وفق ذلك به حاجة إلى الأصل المعنويّ أكثر من الأصل اللفظيّ، على أنَّ ما ذكره ابن هشام من احتمالات لا يبتعد بعضها عن البعض الآخر كثيراً ، قال ابن فارس : ((**التاء والهاء والميم أصل واحد وهو فسادٌ عن حرٍّ ، التَّهم شدة الحر وركود الريح ، وبذلك سُمِّيت تهامة... ويُقال تَهِمَ الطعامُ إذا فَسَد**))[64].

فالمعنى الملحوظ في (تهامة) هو الفساد بسبب الحرِّ وهو الأصل الذي تضمنته استعمالات جذرها اللغويّ .

ث ـ تحليل دلاليّ بلحاظ بنية الكلمة :

لمّا كان المعنى جوهر يلبس لبوس اللفظ ، فإنَّ تحليله ومعرفة خصائصه لا يمكن أن تتم من دون لحظ اللفظ ومراعاته.

ووفاقاً لذلك نهج ابن هشام في شرحه للفصيح على مراعاة سمات اللفظ ، وصورته في تحديد المعنى، ومعرفة خصائصه وتمييزه من غيره من المعاني الأُخر التي تشتمل عليها الألفاظ التي تتشابه مع لفظه، وهذا يعني أنَّ ابن هشام لا يستحضر اللفظ وحده ، وإنَّما يستحضر الألفاظ التي تتشابه معه في الصورة أيضاً، وينقسم الاختلاف في اللفظ الذي يتبعه الاختلاف في المعنى على مستويين :

1ـ اختلاف في الحركة :

إنَّ مراعاة الاختلاف في حركات الألفاظ معروفة في التراث اللغويّ ، وممَّن ألَّف فيه قطرب (ت206هـ)، وابن السيد البطليوسيّ (ت521هـ)، إذ ألَّفا في المثلثات ، وهذا يدلُّ على أصالة هذا الضرب من التحليل في التراث اللغويّ .

وابن هشام على هذا السمت لم يكن ليغفل وهو يفسر الألفاظ ويحلّلها عن هذا الملمح التحليليّ فقد عقد في شرحه أبواباً أولها (باب المكسور أوله والمفتوح باختلاف المعنى) [65]، وثانيها (باب المضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى)[66]، وثالثها (باب المكسور أوله والمضموم باختلاف المعنى)[67] ، هذا فضلاً عمّا ورد متناثراً بين سطور شرحه وصفحاته، ويستعين ابن هشام في تحليله تلك الألفاظ بجملة من المحددات الاستعماليّة السياقيّة وغيرها لتمييز المعنى ، فهو تحليل لا يشتمل على محدد واحدٍ يتعلق باللفظ وحده ، وإنَّما يعمد إلى تعضيد ذلك بجملةٍ من المحددات التي تسوّر المعنى وتوضح أبعاده ، ومن الألفاظ التي عمد إليها تحليلاً:

ـ الحِبْر والحَبْر: قال ابن هشام : **((الحِبر والحَبر ، العالِم بكسر الحاء وفتحها، فأمّا الحِبر وهو المداد، فبالكسر لا غير، وهو مشتق من الحَبار، وهو الأثر ، سُمّي بذلك لتأثيره في الكتاب ، ويُحتمل أن يكون من قولهم: حبَّرت الشيءَ، إذا حسَّنته؛ لأنَّه يُحسِّنُ الكتاب، ويُقالُ للجَمالِ حِبْرٌ وسِبَرٌ))**[68].

فالكسر والفتح لفاء الاسم يستعملان بمعنى (العالِم)، أمَّا المداد فله الكسر ، وتحديداً للمعنى أكثر وزيادة في الفرق بين المعنيين يُشير ابن هشام إلى الأصل الذي أُخذ منه معنى المداد ، وهو (الحَبار) أي (الأثر)، فهو لا يكتفي بالفرق بين الحركات في اللفظين بوصفه قيمة تُظهر الاختلاف وتحدد الفرق بين اللفظين [69]، وإنّما يتجاوزه ليُبيّن مصدر اشتقاق أحدهما ليُزيد في تحديده وتوضح مساحة امتداده في الاستعمال .

إنَّ الاشتراك في الكسر لكلٍّ من الاستعمالين يُمكنُ ردّه إلى التقارب في الأصل الذي يمكن أن يجتمعا إليه ، فعلى الرغم مما يبدو من اختلاف بين المعنيين المعجميين ومحاولة ابن هشام التفريق بينهما في الاشتقاق ، إلاّ إنَّ ثمة مثابةً يمكن أن تجمع المتفرق منهما، قال ابن فارس : **((الحاء والباء والراء أصلٌ واحدٌ منقاس مطَّرد، وهو الأثر في حسنٍ وبهاء، فالحَبار: الأثر... ثمَّ يتشعب هذا فيقال للذي يُكتبُ به حِبرٌ، وللذي يَكتبُ بالحِبرِ حِبرٌ وحَبرٌ وهو العالم))**[70].

فالجامع بين الاستعمالين قريب المأخذ، وإذا كان ابن هشام قد اقتصر على ذكر (الحبار) أصلاً للمداد، فإنَّ ابن فارس قد جعله أصلاً لهما؛ لأنَّ العالِم مستعملٌ للمداد.

ـ الخَلْف والخَلَف : قال ابن هشام : **((الخَلَف بفتح اللام: الولَد الصالح يبقى بَعد الإنسان .**

(وخَلْفُ سوءٍ) بإسكان اللام : الخَلْف الطالح، وهو ضد الصالح، والخَلْف من يجيءُ بعدُ، يعني بعد القَرن، ولا يكون الخَلْف بسكون اللام إلاّ من الأشرار، ولا يكون الخَلَف بفتح اللام إلاّ من الأخيار في الأكثر))[71].

فاختلاف الحركة في وسط الكلمة خصص استعمال كلٍّ منهما ، على الرغم من أنّهما يجتمعان إلى أصلٍ واحد، إلاّ إنَّ تمييز كلِّ استعمالٍ بقيد لفظيّ معين ، يكونُ أحياناً ضرورةً لازمةً للتمييز بين الأضداد في المعاني، وهو شائع في الاستعمال اللغويّ .

ـ العِلاقَة والعَلاقة : قد تكون المخالفة الصوتية [72]في الحركات بين الألفاظ المتشابهة مردُّهُ إلى تخصيص أحدها باستعمالٍ ماديٍّ والآخر باستعمالٍ معنويّ ، قال ابن هشام : **((وعِلاقةُ السَّوط، سيرٌ يكونُ في مقبضه يُعَلَّق به ، والعَلاقَة بالفتح : الحبُّ اللازمُ للقلب))**[73].

فالفارق بين الفتح والكسر هو فارقٌ بين الاستعمال الماديّ والمعنويّ ، وهو بخلاف ما سبق بين الخَلَف والخَلْف، إذ كانا يتعلقان بدلالتين معنويتين للخير والشر.

ـ لُعَنَة ولُعْنة : قال ابن هشام : **((يقال للفاعل من هذا الباب: بالحركة، وللمفعول بالإسكان، وذلك أنَّ المفعول فرعٌ، والفاعل أصلٌ، والفروعُ أثقلُ من الأصولِ فخُففت بالتسكين))**[74].

فالمخالفة الصوتيَّة بين حركتي العين في اللفظين مردُّهُ إلى تخصيص دلالة الصيغة في كلٍّ منهما، فإحداهما ـ وهي بالتحريك ـ للدلالة على الفاعل ، والأخرى ـ وهي بالإسكان ـ للدلالة على المفعول ، وبصرف النظر عن العلة التعليمية [75] التي ساقها ابن هشام لإيضاح هذه المخالفة، فإنَّ فيها دلالة على التباين في معنى المفردتين .

2ـ اختلافٌ في الحرف :

بحث ابن هشام الفارق بين دلالات الألفاظ المتقاربة بحسبان اختلافها في حرفٍ واحد، وهذا الاختلاف فيه تخصيص لدلالة كلٍّ من اللفظين ، على الرغم ممّا يمكن أن يُرى من تقاربٍ شديدٍ بين الدِّلالات التي يمكن أن تُردّ إلى دلالةٍ عامةٍ واحدة، وابن هشام بعمله هذا يقتربُ من رؤية علماء الأصوات المحدثين في تعريفهم للصوت بوصفه أصغر وحدة لغوية لها تأثير في المعنى [76]، فهو بهذا يتحرى الاختلاف في الدِّلالات بحسب الاختلاف في المعنى ، ومن النماذج التي عرض لها في ضوء هذه الرؤية الآتي :

ـ أومأ وأوبأ: قال ابن هشام : **((أومأتُ إلى الرجلِ: إذا كان أمامك فأشرت إليه بيدك، وأقبَلْتَ أصابعك نحو راحتك تأمره بالإتيان إليك ، وأوبأتُ إليه بالباء إذا كان خلفك ففتحت أصابعك إلى ظهر يدك تأمره بالتأخر ، ويُقال أوميت بغير همز))**[77] .

فالفارق بين الباء والميم في اللفظين هو فارق في تخصيص الدلالة بين الإتيان والتأخر على الرغم من أنَّ كلا اللفظين يمكن أن يُوضعا تحت دلالةٍ عامة هي الإيماء، وهي حقل دلاليّ يمكن أن يضم تحته ألفاظاً كثيرة .

والفارق في تخصيص اللفظين في نصِّ ابن هشام يأخذ بالحسبان كيفية الإشارة الدالة على المعنى ممّا شرحه مفصلاً في نصه السابق، فدلالة اللفظين(أومأ وأوبأ) على المعنى تمر من خلال تحديد الإشارة وفهمها .

وهذا الأمر يُلقي بظلاله على العلاقة بين اللفظ والمعنى، أعلاقة مباشرة أم علاقة غير مباشرة ، ولزيادة الإيضاح يمكن السؤال بالآتي أيفهم السامع دلالة الإتيان أو التأخر مباشرة عند سماعه اللفظين ، فدلالتهما على الحدث حينئذٍ مباشرة ، أم يفهم دلالة الإتيان والتأخر بفهم الإشارة لا بسماع اللفظين ، ويكون اللفظان حينئذٍ دالين على وصف الإشارة ، ودلالتهما على معنيي الإتيان والتأخر دلالة غير مباشرة ؟

يبدو من إصرار ابن هشام على التفصيل في شرح الإشارتين أنَّه يرى أنَّ دلالة اللفظين هي دلالة غير مباشرة على الإتيان والتأخر .

ـ رفأتُ ورفيتُ : قال ابن هشام : **((رفأتُ الثوبَ، مأخوذٌ من الإتقان والالتحام، أي جعلته لحمة واحدة بعد أن كان فيه خرق... فإن سهَّلت الهمزة قلت: رفوتُ الثوبَ ، بغير همز كذا حكى المطرِّز في كتاب الياقوتة، قال : فإن سهلت رجعت إلى اللغة الثانية ؛ لأنَّ رفأ فيه لغتان لمعنيين ، فمن هَمَزَ كان معناه: الإتقان والالتحام، ومن لم يهمز كان معناه الهدوء والسكون))**[78].

فابن هشام في نقله عن المطرِّز يفرق بين دلالتي التحقيق والتسهيل للهمز، ويرى أنّهما يدلان على معنيين مختلفين استعمالاً ، وإن ذكر قبلُ أنَّ اللفظ يُستعمل محققاً ومُسهّلاً للمعنى نفسه وهو الإتقان والالتحام في الثوب، إلاّ إنَّ ما نقله بعد ذلك ينص على أنَّ التسهيل يستعمل في الهدوء والسكون، والسرقسطي (ت400هـ) ذكر من قبلُ استعمال التحقيق والتسهيل في الدلالة على الهدوء والسكون[79] .

ومِمّن أشارَ إلى الاختلاف بين دلالتي التحقيق والتسهيل من اللغويين ابن السكيت ، إذ قال : **((وقد رفأتُ الثوبَ أرفؤه رفأً، وقولهم بالرّفاء والبنين، أي الالتئام والاجتماع ، وأصله الهمز، وإن شئت كان معناه بالسّكون الطمأنينة ويكون أصله غير الهمز ، يقال : رفوت الرجل إذا سكَّنته))**[80].

فالاختلاف في المعنيين مَرَدّهُ إلى اختلاف الأصلين عند ابن السّكيت ، فالفعل بالهمز غير الفعل المعتل .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف يمكن لمح أنَّ الهمز أصل في الاتقان والالتحام ، وأنَّ السكون والهدوء أصل في التسهيل ، وأنَّ الدلالة على الاتقان والالتحام فرع في تسهيل اللفظ ، وأن الدلالة على السكون والهدوء فرع في الهمز، يؤيد ذلك أنَّ دلالة الإتقان والالتحام في التسهيل لا تقتصر على الواو، وإنّما تشمل الياء أيضاَ ، فيقال: رفوت الثوب ورفيت الثوب[81].

ولا يخفى أنَّ المعنيين قريبان من بعضهما ، بل إنَّ أحدهما يستلزم الآخر اقتضاءً، فالإتقان والالتحام يقتضي سكوناً وهدوءاً، والعكس أيضاً ولذلك جعلهما ابن فارس في أصلٍ واحدٍ، قال : **((الراء والفاء والحرف المعتل أو الهمز أصلٌ واحد يدلُّ على موافقةٍ وسكون وملاءمة))**[82].

ـ عيَّ وأعيا: قال ابن هشام : **((وعند أهل اللغة أنَّ كلَّ ما كان من حركةٍ أو سعي قيل فيه : أعيا، وما كان من قولٍ أو رأي قيل فيه : عيَّ وعَيِيَ))**[83].

فالواضح في نص ابن هشام أنَّ المزيد بالهمزة مختص بما كان مادياً محسوساً لأنه مرتبط بالحركة، وأنَّ الثلاثي المعتل مختص بالقول أو الرأي ، ويؤيد ذلك ما ورد في مظان اللغة من استعمالاتٍ تذهب بالمزيد إلى كلِّ ما ارتبط بالحركة أو استفراغ جهد ووِسع، وبالمجرد إلى كلِّ ما كان له صلة بالرأي أو القول أو

المنطق والتفكير ، قال الخليل : **((وقد عَيَّ عن حجته عِيّاً ، وعييتُ بهذا الأمر وعنه، إذا لم أهتدِ لوجهه، وأعياني الأمر أن أضبِطَهُ...والإعياء الكلال))**[84].

وعلى هذا السّمت من الوضوح يشرح ابن السّكيت اللفظين ، إذ قال : **((أعييتُ في المشي أعيى إعياءً ، وأنا مُعيٍ، ولا يُقال عيّان، وقد عييتُ بالمنطق فأنا أعيا عِيّاً))** [85]، وإلى ذلك ذهب السّرقسطيّ في كتاب الأفعال[86]، وابن منظور في اللسان[87].

يتضح ممّا سبق أن ابن هشام وإن كان مسبوقاً بجهود اللغويين في ذكر الدلالات المختلفة والتنبيه عليها، إلاّ إنَّ تلك الجهود بقيت بين طيات المؤلفات، فهو من نبَّه على المسكوت عنه وأبرزه واعتنى به.

الخاتمة :

يتضح ممّا مرَّ من تحليل ابن هشام للدلالات المعجميَّة للألفاظ الآتي :

1. أنَّ معالجة الدِّلالة المعجميّة في النصوص توضح الكثير من سماتها المكونة لها وعلاقتها بغيرها من الدلالات المعجمية مما لا تتضح إذا نُظِرَ إليها منفردة معزولة، فالنص على وفق ذلك يمثل ميداناً تحليلياً زيادةً على كونه ميداناً حيوياً للدلالة المعجميَّة .
2. أنَّ ابن هشام حلَّل الدلالة المعجميَّة في مستوييها، العموديّ متمثلاً بالغوص في أصل الدلالة وسماتها المكونة له ، والأُفقيّ باستحضار الدلالات القريبة منها لرسم الحدود الفاصلة بينها منعا لترادفها .
3. أنَّ بعض النظرات التحليليَّة لابن هشام وإن جاءت مُتَضمَّنة غير صريحة إلاّ إنَّها يمكن أن تكون نواةً صالحةً لتطوير بعض النظريات الحديثة في الدلالة ولا أدلَّ على ذلك من السمات الدلالية المكونة التي عالجها ابن هشام .
4. أنَّ استحضار ابن هشام للفظ في تحليله المعجميّ غايته بيان خصوصية الدِّلالة التي تميزها من غيرها ، فهو يمثل قيمة تظهر اختلاف الدلالة عن غيرها كما أنَّ اللفظ يختلف عن غيره في حركة أو حرف ، فهو بذلك يمثل اداةً تحليلية .

الهوامش :

[1] أفدتُ في هذا التقسيم من كتاب الدكتور أحمد مختار عمر علم الدلالة :ص 98ـ 106.

[2] ينظر: الزيرجاويّ ، نظرية الحقول الدلالية في كتاب المخصص لابن سيده : ص142.

[3] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص59.

[4] ينظر: ابن سيده ، المخصص (الغصص بالطعام) :ج5ص31ـ32.

[5] اللخميّ، شرح الفصيح:68 ، وينظر: ابن سيده ، المخصص(أسنان الإبل):ج7ص22.

[6] ابن السكيت ، إصلاح المنطق :ص326.

[7] ينظر: على سبيل المثال :ص61 ،67، 140.

[8] ينظر: عمر، علم الدلالة :ص103، والزيريجاويّ ، نظرية الحقول الدلالية في كتاب المخصص لابن سيده: ص 141.

[9] ينظر: اللخميّ ، شرح الفصيح : ص124.

[10] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص 57.

[11] اللخميّ ، شرح الفصيح : ص173ـ 174.

[12] ينظر: الأصمعيّ ، كتاب الإبل: ص 55 ـ61.

[13] اللخميّ ، شرح الفصيح : ص214.

[14] اللخميّ ، شرح الفصيح: ص70ـ 71.

[15] ينظر: اللخميّ ، شرح الفصيح : ص70.

[16] ينظر: ابن منظور، لسان العرب (جيد):ج3 ص139.

[17] ابن منظور، لسان العرب(هدي): ج15 ص356.

[18] ينظر: ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة (تل):ج1 ص399.

[19] ينظر: ابن منظور، لسان العرب(تل):ج11ص77.

[20] ينظر: ابن دريد ، جمهرة اللغة (كرد):ج 2ص338، وأيضاً: الجواليقيّ ، المعرب من كلام العرب على حروف المعجم: ص 327.

[21] ينظر: ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة(شرع):ج3ص262، وابن منظور، لسان العرب(شرع):ج 8 ص178.

[22] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص 76.

[23] ينظر: ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة(لسب):ج5 ص247.

[24] ينظر: ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة (أبر): ج1 ص35.

[25] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (نشط):ج5 ص426.

[26] ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة (نكز):ج5 ص476.

[27]ينظر:لاينز،علم الدلالة:ص111ـ 126، وعمر،علم الدلالة:ص114ـ138،وكيمبسون ، نظرية علم الدلالة (السيمانطيقا): ص27ـ31.

[28] ينظر: عمر، علم الدلالة :ص114.

[29] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص58.

[30] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص59.

[31] ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة(مص):ج5 ص272.

[32] ينظر: الفراهيديّ ، العين (مص):ج7 ص93.

[33] ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة (عب):ج4 ص24.

[34] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص58.

[35] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص58.

[*] إشارة الطرح في الرياضيات استعملناها للدلالة على عدم توافر السمة، والجمع سنستعملها في الآتي للإشارة إلى توافر السمة ، أما الطرح والجمع معاً فهي إشارة إلى الجمع بين توافرها وعدمه .

[36] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص61.

[37] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص 63.

[38] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص148، ويرنظر: (دهم) ص60، (فجئ) ص62، و(رَعِبَ) ص 63، و(بهت) ص70، و(دنف) ص115.

[39] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص 53.

[40] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص69.

[41] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص72.

[42] يرنظر: العسكريّ ، الفروق اللغوية .

[43] يرنظر: السجستانيّ وابن أبي ثابت ، كتابان في الفرق .

[44] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص52.

[45] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص85.

[46] العسكريّ ، الفروق اللغوية:ص60.

[47] العسكريّ ، الفروق اللغوية:ص60.

[48] العسكريّ ، الفروق اللغوية:ص60.

[49] اللخميّ ، شرح الفصيح:ص52.

[50] يرنظر: القرب والعلق:ص130،والقَبَض والنفض:ص125، والجنازة والنعش:ص 137.

[51] بحث هذه القضية بصورة مستفيضة أبو حاتم الرازيّ (ت322) في كتابه (الزِّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة) ، ويرنظر: الداية، علم الدلالة العربيّ،:ص279ـ 281.

[52]اللخميّ ، شرح الفصيح :ص73.

[53] يرنظر: أمين، الاشتقاق :ص161ـ213.

[54] ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة(ثلج):ج1 ص385 ـ386.

[55] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص 135.

[*] ذكرها الشارح بفتح العين وضمِّها

[56] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص 72.

[*] هذا وجه آخر للفظ بفتح القاف ، فيكون للفظ ثلاثة وجوه هي : عَقِم ، وعُقِم ، وعَقَم .

[57] الثعالبيّ ، فقه اللغة وسرّ العربيّة :ص237.

[58] الذاريات:29.

[59] الفراهيديّ ، العين (عقم) :ج1ص185.

[60] اللخميّ ، شرح الفصيح :ص 98.

(61) اللخميّ ، شرح الفصيح :ص 126.

(62) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة (فلك) :ج4ص452.

(63) اللخميّ ، شرح الفصيح :ص 272.

(64) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة (تهم) :ج1ص356ـ357.

(65) يرنظر :ص 146ـ154.

(66) يرنظر :ص 165ـ 167.

(67) يرنظر :ص 168ـ 175.

(68) اللخميّ ، شرح الفصيح :ص 147.

(69) يرنظر: حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها :ص78، فقد بحث مسألة القيم الخلافية في النظام الصوتيّ، ولابأس بالاستعانة بهذا المصطلح في البحث المعجميّ، إذ لا مشاحّة في الاصطلاح .

(70) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة (حبر) :ج2 ص127.

(71) اللخميّ ، شرح الفصيح :ص179.

(72) يرنظر: الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربيّة :ص386ـ401 .

(73) اللخميّ ، شرح الفصيح:ص 151.

(74) اللخميّ ، شرح الفصيح :ص161.

(75) في ما يتعلق بالتعليل الخاص بالخفة والثقل ينظر على سبيل المثال : أبو المكارم ، أصول التفكير النحويّ :ص 161ـ 162، والمهيريّ ، نظرات في التراث اللغويّ العربيّ :ص 119ـ 129.

(76) يرنظر: حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها:ص 75ـ76، وبشر ، علم الأصوات :ص481ـ482.

(77) اللخميّ ، شرح الفصيح :ص 98.

(78) اللخميّ ، شرح الفصيح :ص98ـ99.

(79) يرنظر: المعافريّ ، كتاب الأفعال:ج3ص57.

(80) ابن السّكيت ، إصلاح المنطق :ص153، ويرنظر: ابن منظور ، لسان العرب(رفأ):ج1ص87ـ88.

(81) يرنظر: المعافريّ ، كتاب الأفعال:ج 3ص57، وابن منظور ، لسان العرب(رفأ):ج1ص87.

(82) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة (رفوأ):ج2ص420.

(83) اللخميّ ، شرح الفصيح :ص54ـ55.

(84) الفراهيديّ ، العين (عيي):ج2ص272.

(85) ابن السّكيت ، إصلاح المنطق:ص241.

(86) يرنظر:ج 1ص241.

(87) يرنظر: (عيا):ج 15 ص122.

المصادر :

القرآن الكريم

- ابن دريد ، م. (1987) جمهرة اللغة ، تح : د. رمزي منير البعلبكيّ ، ط 1 بيروت : دار العلم للملايين . ج 2 ص338
- ابن السّكيت ، ي.(ب ت) إصلاح المنطق ، تح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط 4 القاهرة: دار المعارف. ص326، 153 ، 241
- ابن سيده ، ع . (1316هـ) المخصص ، بولاق : المطبعة الكبرى الأميريّة . ج5 ص31-32 ، ج7 ص22
- ابن فارس ، أ . (ب ت) معجم مقاييس اللغة ، تح : عبد السلام هارون، ب ط ، دمشق: طبعة اتحاد الكتاب العرب.ج1ص399،ج3ص262،ج5ص247،ج1ص35،ج5ص426،ج5ص476،ج5ص272،ج4ص24،ج1ص 385-386،ج4ص452،ج1ص356-357،ج2ص127،ج2ص420.
- ابن منظور، م. (ب ت) لسان العرب ،(ب ط)، بيروت ، دار صادر. ج 3ص 139، ج15ص 356، ج11ص77 ، ج1ص87-88 ، ج1ص87،ج15ص122.
- أبو المكارم ، ع. (2006) أصول التفكير النحويّ ، ط1 القاهرة : دار غريب . ص161-162.
- الأصمعيّ ، ع . (2003) الإبل ، تح :أ.د. حاتم صالح الضامن، ط1 دمشق : دار البشائر. ص55 -61.
- أمين ، ع . (2000) الاشتقاق ، ط2 القاهرة : مكتبة الخانجيّ . ص161 - 213.
- بشر ، ك . (2000) علم الأصوات ، ب ط ، القاهرة : دار غريب . ص481 - 482.
- الثعالبيّ ، أ . (1938) فقه اللغة وسرّ العربيّة ، تح: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياريّ وعبد الحفيظ شلبي، ط1 مصر : مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده . ص237.
- الجواليقيّ ، أ . (1969) المعرب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم ، تح : أحمد محمد شاكر، ط 2، (ب م) ، مطبعة دار الكتب . ص327
- حسّان ، ت . (2006) اللغة العربية معناها ومبناها ، ط5 القاهرة : عالم الكتب . ص78، 75-76 .
- الداية ، ف . (1985) علم الدلالة العربيّ النظرية والتطبيق دراسة تأريخيّة تأصيليّة ، ط 1 دمشق : دار الفكر. ص279-281.
- الرّازيّ ، أ . (1994) كتاب الزينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة ، تح: حسين بن فيض الله الهمدانيّ ، ط 1 صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمنيّ .
- الزيرجاويّ ، ر. (2010) نظريَّة الحقول الدلاليَّة في كتاب المخصص لابن سيده ، ط 1 دمشق: دار ينابيع . ص141،142
- السجستانيّ ، أ . وابن أبي ثابت ، ث . (1987) كتابان في الفرق ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، ط 1 بيروت : عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية .
- الشايب ، ف . (2004) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، ط 1 إربد : عالم الكتب الحديث . ص386-401.
- العسكريّ ، أ . (2009) الفروق اللغوية ، تح : محمد باسل عيون السود، ط1 بيروت : دار الكتب العلميّة .ص60
- عمر ، أ . (2006) علم الدلالة ، ط6 القاهرة : عالم الكتب . ص98-106، 103، 114-138، 114.
- الفراهيديّ ، خ . (1988) العين، تح : د. مهدي المخزوميّ ، ود. إبراهيم السّامرّائيّ، ط1 بيروت: منشورات مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات. ج7ص93، ج1ص185 ، ج2ص272.

- كيمبسون ، ر. (2009) نظرية علم الدلالة (السيمانطيقا) ، ترجمة : عبد القادر قنيني ، ط 1 بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، الجزائر: منشورات الاختلاف ، الرباط : دار الأمان . ص27ـ31.

- لاينز ، ج . (1980) علم الدلالة ، ترجمة : د. مجيد عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر ، (ب ط) ، مطبعة جامعة البصرة . ص111ـ126.
- اللخميّ ، ا . (1988) شرح الفصيح، تح : د. مهدي عبيد جاسم ، ط 1 بغداد : منشورات وزارة الثقافة . ص 59، 68، 61، 67، 140، 124، 57 ، 173، 174، 214، 70ـ71، 70، 76، 58، 59 ، 58 ، 61 ، 63، 148، 60، 62، 63، 70، 115، 53، 69، 72، 52، 85، 52، 130، 125، 137، 73، 135، 72، 98، 126، 272، 146ـ154، 165ـ167، 168ـ175، 147، 179، 151، 161، 98، 98ـ99، 54ـ55.
- المعافريّ ، س . (2002) كتاب الأفعال ، تح: د. حسين محمد محمد شرف ، مراجعة : د. محمد مهدي علّام ، ب ط ، القاهرة : مطابع مؤسسة دار الشعب . ج3ص57، ج3ص57، ج1ص241.
- المهيريّ ، ع . (1993) نظرات في التراث اللغويّ العربيّ ، ط1 ، ب م ، دار الغرب الإسلاميّ . ص119ـ129.